فساد النخب السياسية الإسرائيلية

ارائيل شارون أنموذجاً

د. خالد شعبان

أستاذ مساعد – مركز التخطيط الفلسطيني– غزة – فلسطين

تاريخ استلام البحث ٢٠١٣/١١/٢١ تاريخ قبول النشر ٢٠١٣/١٢/٢٩

مستخلص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة كشف حالات الفساد السياسي في إسرائيل وخاصة في أوساط النخبة الحاكمة، وتتبعت القضايا التي اتهم فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ارائيل شارون بالفساد بوصفه أحد أهم الشخصيات العسكرية والسياسية في حياة إسرائيل. وقد خلص الباحث إلى أن تعدد حالات التحقيقات في قضايا الفساد السابقة والحالية تعكس حالة الديمقراطية الإسرائيلية، وتشير إلى أن الفساد يستفحل في المجتمع والمؤسسة الحاكمة، وهذه أمور يمكن تفسيرها في ظل وجود عدد كبير من السياسيين متورطون بقضايا فساد، ورغم عدم إدانة شارون بهذه القضايا، إلا أن هناك اقتناع بوجود علاقة بين رجال المال ورجال الدولة، وأيضاً اقتناع بقوة القانون والقضاء في إسرائيل نتيجة إصدار أحكام بسجن رئيس إسرائيل السابق ووزراء آخرين.

مقدمة:

ترتبط معظم قضايا الفساد السياسي بالدول الفقيرة أو بدول العالم الثالث كمجتمعات تقليدية بسيطة تسيطر عليها بنية المجتمع مثل القبلية والعائلية، حيث يؤثر ذلك على سلوك ونمط التفاعلات في الدولة، والتي معناها تبادل الهدايا ووجود المحاباة، أما المنصب فيعتبر مصلحة خاصة يجب من خلاله تحقيق أكبر ربح ممكن، مع غياب مؤسسات الدولة القادرة على الحد من هذا الفساد.

أما في الدول الديمقراطية ومع تعدد مؤسسات المجتمع المدني، فإن وجود قضايا الرشوة والفساد قد تكون نادرة، نظرا للمكاشفة والمحاسبة من خلال وجود التشريعات والقوانين ومؤسسة القضاء التي تحافظ بدورها على مؤسسات الدولة، ولكن وجود الفساد السياسي في هذه الدول يدل دلالة واضحة على أن هذا المجتمع يعاني أمراضا اجتماعية، وإذا ارتبط هذا بأهل السياسة والحكم، فإن مؤسسات الدولة تصبح محلاً للشك مما يؤدي إلى حالة من التوتر بين الفرد والدولة.

أدى انتشار ظاهرة الفساد في إسرائيل لإحتلالها مكانة متقدمة بين دول العالم التي تعاني من انتشار الفساد فيها مما يدلل على وجود بيئة للفساد تعكس بصورة واضحة وجود أحوال سياسية واقتصادية غير صحيحة، ويربط كثير من المحللين الإسرائيليين هذه الأحوال بالأوضاع السياسية المأزومة التي تعيشها إسرائيل نتيجة لاحتلالها الأراضي الفلسطينية.

أدى تعاظم ظاهرة الفساد السياسي في أوساط النخب السياسية في إسرائيل إلى عدم قبول الشارع الإسرائيلي لمعظم هذه النخب،كما أدى إلى تفشي ظواهر أخرى مرتبطة به مثل ظهور المافيا وتأثيرها على النخب الحاكمة، وقد أدى انتشار هذه الظاهرة إلى تشكك الشارع الإسرائيلي بقوة مؤسسات الدولة التي أصبحت تحظى بعدم ثقة رجل الشارع.

مشكلة الدراسة:

تعد إسرائيل حالة فريدة من الدول، نظرا لتركيبتها السكانية القائمة بشكل كبير على الهجرات الوافدة إليها من معظم دول العالم، تعد أنموذجا للمجتمعات التقليدية ذات الأبنية العمودية، وهي كذلك تعتبر نفسها دولة ديمقراطية، إلا أن المشترك في كلتا الحالتين أن قضايا الفساد السياسي هي حقيقة لا يمكن إنكارها فهي تبدأ من رئاسة الدولة حتى تصل إلى قضايا كرة القدم مروراً بعصابات الإجرام المنظمة التي تحاول السيطرة على المناصب

السياسية. وكثير من الساسة الذين تم اعتقالهم وإدانتهم وسجنهم، وآخرين نتيجة لنقص الأدلة لم يتم تقديم دعاوى جنائية ضدهم. ومن أبرز هؤلاء ارائيل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي المعروف بقسوته العسكرية والسياسية ضد الفلسطينيين حيث تعددت قضايا التحقيق معه ومع نجليه، ويلاحظ أنه وأثناء فترة التحقيق معه تم اتخاذ قرارات سياسية وحزبية مصيرية، وتحاول هذه الدراسة إبراز الفساد السياسي الذي ارتبط بشارون ودلالاتها السياسية.

أهداف الدراسة:

يهدف الباحث من خلال دراسته إلى:

١- إبراز ظاهرة الفساد السياسي في طبقة النخب السياسية الإسرائيلية.

٢- توضيح حالة الفساد السياسي لدى شارون وآثاره على آلية عمله.

٣- إبراز تعامل إسرائيل مع قضايا الفساد السياسي.

فرضية الدراسة:

تتمحور فرضية الدراسة حول:

لم يحدث الفساد السياسي في إسرائيل بطريقة عشوائية ولكن في إطار صراع المصالح بين المال متمثلا في رجال الأعمال وأصحاب الثروات وبين رجال الدولة من أجل تحقيق الأهداف الخاصة لكل منهم.

ومن أجل تفسير الفرضية تم وضع العديد من الأسئلة والتي تتمحور حول:

١- ما هو الفساد السياسي؟

٢- ما هي القضايا التي تم مساءلة شارون بها؟

٣- ما مدى انتشار الفساد السياسي في النخب السياسية في إسرائيل؟

أهمية الدراسة:

١- الاهتمام الدولي المتزايد بظاهرة الفساد وخاصة من المنظمات الدولية ومؤسسات التمويل الدولية، والتي تربط تقديم قروضها للدول المقترضة بوجود برامج لمحاربة الفساد.
٢- تنبع أهمية الدراسة من موضوعها، حيث يعتبر الفساد السياسي احد مسببات سقوط الأحزاب والحكومات والدول.
3- إبراز دور الفساد السياسي في إسرائيل وفي حياة الدولة الإسرائيلية.
4- توضح الدراسة مدى انتشار الفساد السياسي في إسرائيل.
5- البحث عن وجود علاقات ارتباطيه بين الظاهرة ومجموع المتغيرات التي تمثل بيئة نظام الحكم السياسية.

المنهج المستخدم:

استخدم الباحث في دراسته المنهج التحليلي والمقارن، حيث تناول البحث موضوع الدراسة بالتحليل والمقارنة من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة.

الدراسات السابقة:

نتيجة لتعدد قضايا الفساد وموضوعاته، فإن هناك العديد من الدراسات التي تناولت الفساد، ولكن ما يغلب عليها هي القضايا المجتمعية مثل الفساد الإداري والمالي والاجتماعي والاقتصادي في كثير من الدول، وقليلة هي الأبحاث والدراسات التي تناولت الفساد السياسي في إسرائيل ومن هذه الأبحاث:

– الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية (٢٠٠٨) والذي أعده قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، حيث تناول التقرير السابق مكونات النظام السياسي في إسرائيل، فضلاً عن بعض الشخصيات السياسية التي تم اتهامها بقضايا الفساد السياسي، وذلك في

الألفية الجديدة، ولم يأت البحث بالأسباب ولم يطرح أدوات لمعالجة قضايا الفساد السياسي.

الإطار النظري للدراسة

معنى الفساد:

تعددت معاني الفساد في اللغة العربية والتي تتعلق بموضوع الدراسة، ففي اللغة/ يقال (فَسَدَ) الشيء، (يَفسُدُ) بالضم (فساداً) فهو(فاسد)و(أفسده ففسد) والمفسدة هي ضد المصلحة ونقيض المصلحة[١]. والفساد: يعني أخذ المال ظلماً، أو يعني التلف والعطب ويراد به لغوياً الجدب والقحط، ويراد بالمفردة أيضاً معنى التحلل العضوي للمادة بتحلل الجراثيم[٢].

أما في الاصطلاح: فهي أيضا كثيرة ومتعددة منها: الفساد الحكومي وهو الفساد والمخالفات التي تظهر في الإدارات الحكومية المختلفة مثل الرشوة والمحسوبية، وتعطيل العمل والإتاوات وغيرها[٣]. ويعرف أيضا بسلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة [٤].

ويمكن تقسيمه إلى نوعين: ١. الفساد الصغير: ويشمل: آلية دفع الرشوة والعمولة، وآلية وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع للأقارب. ٢. الفساد الكبير: ويشمل: صفقات السلاح والتوكيلات التجارية للشركات متعددة الجنسية[٥].وتذهب بعض المؤسسات الدولية إلى تعريفات أخرى منها: منظمة الشفافية الدولية التي تعرّف الفساد على أنه سوء استخدام السلطة من أجل تحقيق ربح أو منفعة خاصة أو أنه: عمل ضد الوظيفة العامة التي هي ثقة عامة[٦]. ولصندوق النقد الدولي (IMF) مفهومه الخاص للفساد الذي يرى فيه: علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف إلى استنتاج الفوائد من هذا السلوك، لشخص واحد، أو لمجموعة ذات علاقة من الأفراد[٧]. ووفقا لتعريف الأمم المتحدة فهو سوء استعمال السلطة العامة

لتحقيق مكسب خاص[٨]. وقامت بترجمة تعريفها من خلال مجموعة من الإجراءات مثل الرشوة والاختلاس والمتاجرة بالنقود وسوء استغلال الوظيفة وتبييض الأموال والثراء غير المشروع. ومن معاني الفساد السياسي أي الانحراف في السلطة أو المنظمات السياسية أو أي حماية غير قانونية تقوم بها بعض مؤسسات السلطة السياسية للمؤسسات الاجتماعية الأخرى[٩].

يعرف الفساد بأكثر من طريقة لكن هناك اتفاق على أنه استغلال غير قانوني لمركز قانوني يشغله شخص ما من أجل حبس أو تعطيل أو إعادة توزيع موارد الدولة وحقوق أفراد المجتمع على أسس شخصية بما يخالف القانون[١٠]، وهو استخدام السلطات المشرعة من قبل المسئولين الحكوميين لتحقيق مكاسب خاصة غير مشروعة فالفساد السياسي هو سوء استخدام السلطة الأمر الذي يشكل خطرا كبيرا على الدولة ويؤدي إلى تقويض الديمقراطية، واحتكار السلطات وعدم تداولها ديمقراطيا، ولذلك هناك إجماع على تعريف الفساد السياسي بأنه استغلال السلطات الممنوحة للأفراد من أجل تحقيق مصالح شخصية أو هو عبارة عن استخدام المال غير المشروع من أجل تحقيق مكاسب سياسية[١١].

نخلص مما سبق إلى أن للفساد معانٍ كثيرة ومتعددة وتدور حول استغلال فرد (مؤسسة) مناصبهم الحكومية ووضعهم الوظيفي للحصول على عائد مادي، أو معنوي،سواء بقبول رشوة أو بتسهيل مهمة أو تنصيب أحد مقربيهم ومؤيديهم ومناصريهم في وظيفة حكومية.

وأيضا هو قيام الموظف الرسمي بممارسة سلطاته التقديرية بطريقة غير مشروعة يشتمّ منها رائحة استغلال المنصب الإداري أو سوء استخدام السلطة الرسمية وترجيح المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، وأيضا هو علاقة تعاقدية غير مشروعة بين فاعلين يقع فعلهما تحت طائلة القانون[١٢].

أولاً: الأطر الفكرية لتفسير ظاهرة الفساد:

تعددت المدارس الفكرية التي حاولت تفسير ظاهرة الفساد، ومن هذه المدارس:

١- المدرسة الوظيفية: يؤكد أنصار هذه المدرسة أن للفساد وظيفة في المجتمع، بحيث تحمي هذه الوظيفة النظام، كما يعمل على تعزيز اندماج المجتمعات المنقسمة، الأمر الذي يؤدي إلى الاشتراك والتفاعل واستمرار النظام.وإذا كان المجتمع غير قادر على أداء الوظائف فسوف ينهار(١٣).

٢- نظرية التحديث: ويرى أنصار هذه النظرية أن الفساد تبرره العلاقات المعقدة في المجتمع والتي من أهم معالمها زيادة المشاركة السياسية، وتغيير في ثقافة المجتمع بسبب قلة وضعف الدولة والمؤسسات، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى وجود علاقات وأساليب غير مشروعة من أجل تحقيق الأهداف(١٤).

٣-المنهج المؤسسي: تتمثل هذه النظرية باعترافها أن بناء الحكومة (السلطات العامة) لها تأثيراتها الخاصة وهي تشكل سلوك ومواقف العاملين فيها، فالمؤسسات ليست مجرد انعكاس للقوى الاجتماعية، فسلوك السياسيين يتحدد وبشكل كبير من خلال القوانين التي تسنها الحكومة الأمر الذي يجعل المحافظة على المؤسسة وتعزيزها أحد الأهداف الأساسية للسياسيين(١٥).

الواضح من كل النظريات السابقة أن الفساد يظهر بحكم عوامل ترتبط بمؤسسات الدولة ذاتها وهي تتم في مرحلتين: الأولى: ظهور الفساد، والثانية: تحوله إلى ثقافة عامة، أي أن بداية الفساد في المجتمعات الحديثة لا بد أن ترتبط بخلل مؤسسي في احد أجهزة الدولة ثم يتحول الشعور بانتشار الفساد إلى انطباعات عامة إذا ثبت للمتعاملين مع هذه المؤسسة أن هناك شخصا أو عدة أشخاص يتعيشون من الفساد ويحمونه. وهنا تأتي

العوامل المؤسسية مرة أخرى لتدحض هذه الانطباعات أو ترسخها. فإن رسخت تحولت هذه الانطباعات إلى رأي عام يسود بين الناس ومع زيادة رسوخه يتحول إلى ثقافة سائدة في المجتمع[١٦]. كما أن الدولة هي مؤسسة المؤسسات بحيث لا يكون أي تسامح من أي نوع مع أي فساد، ويرتبط الحكم النزيه بالديمقراطية التي هي في ذاتها عائق للفساد حتى وإن لم تقض عليه تماما بحكم ثلاث آليات تأثير على الأقل، فالتداول السلمي للسلطة:

١- يوفر البنية المؤسسية التي تكشف عن الفساد.

٢- تعدد مراكز صنع القرار داخل الدولة ورقابة أجهزتها بعضها على بعض يكشف عن بعض ذيول الفساد إن لم يكن كلها بما يتيح للصحف المعارضة والمستقلة خيوطا يمكن لها أن تسير وراءها لتكشف ما هو أعظم وأخطر.

٣- إن وجود إعلام مستقل وقضاء مستقل ومجتمع مدني قوي، وهي كلها من خصائص الديمقراطيات الراسخة، تكشف الفساد بعد أن يقع وتردع الفاسدين المحتملين قبل أن يقدموا على ممارسته[١٧].

ثانياً: أهم العوامل التي تؤدي إلى الفساد السياسي بشكلٍ عام:

تختلف أسباب الفساد من دولة إلى أخرى، سواء أكانت دول متقدمة، أو دول نامية، ولكن ما يميزه في جميع الدول أنه يتم بصورة سرية، ونادرا ما يتم الكشف عنها، وخاصة تلك التي تتم على مستوى النخب السياسية ومن هذه الأسباب ما يأتي:

- عدم وجود استقرار سياسي، يؤدي إلى تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ومحاولة الوصول إلى الأهداف بشتى الطرق سواء أكانت مشروعة أم غير مشروعة،الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف شرعية الدولة[١٨].
- ضعف الأحزاب السياسية وهو ناتج عن عدم وجود هيكليات إدارية ومؤسسية داخل الحزب، وعدم وجود ممارسات ديمقراطية في اختيار الأعضاء وغياب المساءلة في الحزب[١٩].
- تخّلف الإدارة الحكومية وينتج ذلك عن عدم وجود التنظيم المؤسسي وضعف المؤسسة في مواجهة التنظيمات المجتمعية الأخرى[٢٠].
- العوامل الاجتماعية: وهي تأتي من انتشار حالة الاغتراب واختلال القيم فضلاً عن طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع أضف إلى ذلك الدول التي تتكون من عدة أقليات؛ حيث تلجأ الأقليات إلى ممارسة أساليب الفساد لأنها تمثل بالنسبة لها الوسيلة الوحيدة للحصول على الخدمات التي تحتاجها من الدولة[٢١].
- العوامل الاقتصادية: يؤدي احتفاظ الدولة بثروات هائلة من منشآت وممتلكات وموارد طبيعية وإضفاء الشرعية على سلطتها على مشروعات الإعمال حتى ولو كانت خاصة، مما يعطي المسئولين الحكوميين سلطات استثنائية، وفرصاً كثيرة لالتماس الرشوة ونطاقاً واسعاً لنهب الثروات[٢٢]، ومن الأمور التي تؤدي إلى الفساد انخفاض الأجر الرسمي للموظفين وزيادة الإنفاق الحكومي ومنح الامتيازات الاقتصادية الخاصة لتحقيق أغراض سياسية[٢٣].

ثالثاً: فساد النخبة الحاكمة في إسرائيل: لمحة عامة

تعددت قضايا الفساد في إسرائيل وصارت من المشاكل التي يعاني منها المجتمع الإسرائيلي إذ اتهم العديد من المسؤولين، وأصبحت أبرز مشكلة يعاني منها المجتمع الإسرائيلي[٢٤]، والتي اتهم فيها العديد منهم بداية من رؤساء الدولة وانتهاء إلى رؤساء البلديات والمدراء العامون والأطباء وحكام

الكرة ولاعبيها، وسجل التاريخ الحديث قضية الفساد الأولى في إسرائيل والأكثر شهرة وذلك في عام 1976 عندما قامت ليئا رابين زوجة رئيس وزراء إسرائيل حينها اسحق رابين بفتح حساب مالي في الولايات المتحدة، الأمر الذي أدى إلى استقالة رئيس الوزراء، ولم تتوقف التبعات عند هذا الحد،بل سجل ذلك نهاية سيطرة حزب العمل (مباي، المعراخ، العمل) على مقاليد السلطة في إسرائيل وانتقل الحكم إلى حزب الليكود برئاسة مناحيم بيغن، بعد انتخابات الكنيست التاسعة ١٩٧٧.

وقد تعددت قضيا الفساد السياسي بعد ذلك، وأهمها قضية اتهام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وزوجته بإساءة الأمانة لسرقة بعض الهدايا التي أهديت إليه أثناء ترؤسه للوزارة، وكذلك رئيس الوزراء الذي تلاه أيهود باراك ١٩٩٩-٢٠٠١، والذي اتهم بالحصول على مساعدات خارجية للإنفاق على حملته الانتخابية لرئاسة الوزراء عام ١٩٩٩، حيث عرفت القضية بتمويل الجمعيات، وأيضا قضايا الفساد التي ارتبطت برئيس الوزراء السابق أيهود أولمرت حيث بدأ التحقيق معه في١٩٩١[٢٥]. ورئيس حركة شاس السابق ارييه درعي تم سجنه لمدة أربع سنوات بعد اختلاسه ١٥٥ ألف دولار[٢٦]. ووزير الصحة شلومو بنيزري والمسجون لمدة خمس سنوات كما احتجزت الشرطة الكثير من المساعدين الماليين للوزير درعي[٢٧]. ومن قبلهم عضو الكنيست يائير ليفي عضو شاس، ووزير المالية عن حزب كاديما أبراهام هيرشيزون وغيرهم، ومن قضايا الفساد قضايا التحرش الجنسي بداية من وزير الدفاع السابق اسحق مردخاي، والذي اتهم في عام ٢٠٠١ بالقيام بأعمال مشينة وتم تقديم لائحة اتهام بمخالفات جنسية. ثم حاييم رامون وزير العدل السابق في حكومة أولمرت (٢٠٠٦- ٢٠٠٩) والذي تمت محاكمته في قضية تحرش جنسي، وكذلك قضايا الاغتصاب التي حوكم بها رئيس إسرائيل السابق موشيه كتساب بالسجن لمدة سبع سنوات.

إن الترابط بين عالم السياسية وعالم الإجرام في إسرائيل ظاهرة اتسعت بشكل كبير، وأهمها على صعيد التعيينات الحكومية وتشكيل الائتلاف الحكومي ما عرف بقضية "بار أون مقابل حيفرون"، أو "بارون مقابل الانسحاب من الخليل" وقد أثيرت هذه القضية زمن حكومة" نتنياهو" عام ١٩٩٧، حين اشترط "آريه درعي" على حركة شاس تعيين "روني بار أون" محاميه الخاص في قضايا فساد مثارة ضده في حينه كمستشار قضائي للحكومة، مقابل موافقة حركة "شاس علي إعادة الانتشار لجيش الاحتلال في مدينة الخليل، والثمن مقابل هذا التعيين كان إغلاق ملفات التحقيق ضد درعي عند تولي "بار أون" وظيفة المستشار القضائي للحكومة[٢٨].

رابعاً: العوامل السياسية التي أدت إلى ظاهرة الفساد السياسي في إسرائيل

١- **أزمة الشرعية:** لا يمكن القول أن إسرائيل تحظى بأزمة شرعية لدى المجتمع الإسرائيلي سوى من بعض الحركات الحيادية والتي تنكر وجود إسرائيل مثل جماعة ناطوري كارتا، ولكن إسرائيل بحد ذاتها تعيش أزمة شرعية في علاقاتها الإقليمية وخاصة مع الدول العربية، ومع الفلسطينيين، الذين يرون بأن إسرائيل تحتل أراضيهم، وهو ما يفسر حالة الصراع، التي تعيشها إسرائيل منذ وجودها حتى الآن. إذ لا يمكن لدولة تمارس الاحتلال وتقتل الأبرياء من الفلسطينيين إن تكون دولة ديمقراطية وبالتالي فإن سلطتها لا يمكن أن تكون نزيهة، نذكر من ذلك قضايا كثيرة منها: حادثة الباص ٣٠٠ حيث تم إعدام اثنان من الفلسطينيين بعد اعتقالهم أثر خطفهما باصاً إسرائيلياً وقيادته إلى قطاع غزة عام 1984، ولم تتخذ إجراءات عقابية ضد المتورطين من قادة الشاباك بقتل الفلسطينيين، ولم يقدم أحد للمحاكمة، بل أن الرئيس الإسرائيلي أصدر عفوا عن رجال الأمن العام[٢٩]. فضلاً عن ذلك قتلت إسرائيل ١٣ فلسطينيا من فلسطين المحتلة لعام ٤٨ في بداية

انتفاضة الأقصى وقامت بتشكيل لجنة أور التي لم توص بأية عقوبات ضد المتورطين من الشرطة أو متخذي القرار من القيادة السياسية الإسرائيلية.

أما شارون ومن خلال حياته العسكرية والسياسية فقد نظر للقضية الفلسطينية من فوهة البندقية فقد حدث أثناء ترؤسه للحكومة الإسرائيلية ٢٠٠١- ٢٠٠٣ أن أمر الجيش باحتواء انتفاضة الأقصى من خلال استخدام القوة العسكرية[٣٠]،ونذكر أيضا الحملات العسكرية التي قادها شارون في عام ٢٠٠٢ ضد السلطة الوطنية،الدرع الواقي والسور الحازم،حيث خاض هجوما شرسا ضد الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية وقام من خلالها بإعادة احتلال الضفة الغربية[٣١].

٢- **عدم الاستقرار السياسي:** تعددت عمليات الانتخاب للبرلمان وتكلفتها الباهظة والتي هي بحاجة إلى ميزانيات ضخمة[٣٢]، وأدى تبني النموذج الأمريكي (الانتخابات الأولية) لاختيار قوائم الأحزاب المرشحة للكنيست إلى وجود قدر كبير من الفساد حيث يقوم الحزب من خلال إعلان بفتح باب الانتساب لعضوية الحزب ثم بعد ذلك يتنافس المرشحون للحصول على أصوات هؤلاء، حيث لا يملك الكثير من المتنافسين المال اللازم للحملة الانتخابية التي تؤهله للفوز بترشيح الحزب الأمر الذي يؤدي إلى البحث عن ممولين لهذه الحملات الدعائية سواء من الداخل أو الخارج[٣٣].

٣- **العمل المؤسساتي:**تقوم الدول ذات النظم الديمقراطية بالحفاظ على العمل المؤسساتي فعند حدوث تغيير وزاري أو حكومي فإنه لا يحدث تغيير على مستوى الموظفين والعاملين في الوزارات ولكن ما يحدث في إسرائيل أنه عند حدوث تغيير حكومي فإنه أيضا يتم تغيير قادة العمل المؤسساتي فأصبح النظر إلى قادة العمل الحكومي على أنهم قادة سياسيين وأنه يجب تغيرهم عند تغيير الحكومة، ويبدو أن هناك رغبة جارفة من السياسيين

والوزراء عند تعيين القيام باستبدال الطاقم الأساس وإشغالها بموظفين تابعين للحزب، وأحيانا كثيرة يخضع تعيين الموظفين الكبار في الوزارات بناء على المحاصصة السياسية بين القوى المشاركة في الائتلاف الحاكم، والتي تنشأ عندما لا يكون هناك قدرة للحزب الحاكم منفردا بتشكيل الحكومة، وهي الصفة الأساس للنظام السياسي الإسرائيلي[٣٤].

٤- **طبيعة المجتمع الإسرائيلي** المرتبط أساسا بهجرة اليهود إلى فلسطين وحصولهم على العديد من المكتسبات لمجرد كونهم يهوداً. مما أدى إلى تدهور بارز في مستوى الأخلاق لهذا المجتمع والذي أصبح أكثر تقبلا للتطهير العرقي ضد فلسطينيي عام 48[٣٥] كما انعكس الانقسام الموجود في التركيبة المجتمعية في إسرائيل على السلوك السياسي وهي التي ساهمت في النهاية في عدم استقرار النظام السياسي[٣٦].

٥- **العلاقة مع الفلسطينيين:** وجود الاحتلال الإسرائيلي مع تسهيل النظام السياسي لكل الإجراءات المتخذة ضد أبناء الشعب الفلسطيني في جميع مناحي الحياة. كما إن مؤسسات الاحتلال توظف الفساد من أجل الحفاظ على الاستقرار لتستمر في قمع الفلسطينيين دونما محاسبة.

٦- **عوامل اقتصادية:** عانت إسرائيل من الركود الاقتصادي في الثمانينات[٣٧]، وبعد التحول عن الاقتصاد الزراعي في منتصف الثمانينات بدأت حالة من الاستقرار الاقتصادي من خلال التعاون مع الولايات المتحدة حيث بدأت تظهر ملامح التطور على الاقتصاد الإسرائيلي ونشأت طبقة اقتصادية جديدة[٣٨]. لكن في بداية الألفية الجديدة اتسم الاقتصاد الإسرائيلي بحالة من عدم الاستقرار وساد نوع من الركود الاقتصادي خاصة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ اعتبرها بنك إسرائيل المركزي الفترة الأطول في تاريخ إسرائيل[٣٩]، وفيها ارتفعت نسبة البطالة كما ازدادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء وانخفض مستوى المعيشة ومستوى دخل الفرد وانخفض دخل الحكومة من الضرائب[٤٠]. ولكن استمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل وخاصة

ضمانات القروض التي منحتها الولايات المتحدة لإسرائيل والتي تقدر بـ ١٠ مليار دولار أدى إلى نوع من الاستقرار في الاقتصاد الإسرائيلي وتطوره وسادت فيها ظاهرة الخصخصة وهي سيطرة السوق الخاصة على اقتصاد الدولة كلها،رافقه زيادة في عدم المساواة الأمر الذي أدى إلى تفشي الفقر[٤١]، وزيادة غنى الأغنياء وفقر الفقراء[٤٢].بسبب سيطرة رأس المال الخاص على الملكية العامة، وهو الذي أدى إلى ارتفاع ظاهرة الإجرام المنظم وهو محاولة السيطرة على الدولة من خلال بيع أملاك الدولة[٤٣].

٧- **ثقافة الفساد السائدة داخل المجتمع الاسرائيلي** التي وصلت مجال الرياضة[٤٤]، هي التي أدت في النهاية إلى وجود هذه الظاهرة في أوساط النخب السياسية.

خامساً: تجربة ارئيل شارون مع الفساد

يمتلك شارون تاريخاً طويلاً، فهو لم يأت من فراغ أو مكان مجهول أو اقتحم عالم السياسة من موقع رجال الأعمال أو مهاجر جديد قطف ثمار الغير، ولكنه رافق المؤسستين العسكرية والسياسية منذ العام 1948 أي أنه من جيل المؤسسين لدولة إسرائيل، وكان من الذين صاغوا التوجهات العسكرية من خلال قيادته للوحدة 101 في الخمسينيات وترقى في مراتب الجيش التي خشيت منه ومنعته من الوصول إلى رئاسة الأركان، وكان يوصف بالبلدوزر، دلالة على قوته وحسب كل المفاهيم كان شارون رجلا قويا لا بل هو رجل القوة في إسرائيل كما انه في نظر البعض كان الوحيد القادر على تفكيك المستوطنات بوصفه الأب الروحي للاستيطان.

وفي العمل السياسي بدأ مع حزب العمل الذي انتقل منه ليشكل حزبا جديدا سمي بـ شلوم تسيون، وبعد ذلك شارك مناحم بيغن في تشكيل حزب الليكود 1977 وبعدها أصبح من قادة الليكود فيما بعد، ولكن تورطه في مجزرة صبرا وشاتيلا أخرجته من عالم السياسة[٤٥]. ولكنه عاد بعد ذلك إلى

عالم السياسة ليقود الليكود منذ العام 1999 حتى العام 2005 حينما انسحب منه وقام بتأسيس حزب كاديما[٤٦].

أ- حياته السياسية

ولد شارون في عام ١٩٢٨ في كفار ملال، وأصبح عضواً في الكنيست منذ عام ١٩٧٤، شغل منصباً في لجنة الخارجية والأمن، في الدورات الثامنة والثالثة عشرة والخامسة عشرة للكنيست. كما شغل في الحكومة ١٨ منصب وزير الزراعة. وفي الحكومة الـ ١٩ وزير الدفاع حتى ١٩٨٣/٢/١٤، عندما تقلّد في الحكومة الـ١٩ منصب وزير بلا وزارة في الفترة ذاتها شغل في الحكومة ٢٠، منصب وزير بلا وزارة. وشغل في الحكومة الـ٢١ منصب وزير الصناعة والتجارة،كما أصبح في الحكومة الـ٢٢ بمنصب وزير الصناعة والتجارة. وترأس في الحكومة ٢٣ منصب وزير الصناعة والتجارة حتى ٢٠/ ٢ /١٩٩٠. وشغل في الحكومة الـ٢٤ منصب وزير الإسكان. وكان في الحكومة الـ٢٧ بمنصب وزير البنى التحتية الوطنية من ٨/ ٧/ ١٩٩٦ شغل في الحكومة ٢٧ منصب وزير الخارجية من ١٣/ ١٠/ ١٩٩٨. وشغل في الحكومة الـ٢٩ منصب رئيس الحكومة ٧/ ٣/ ٢٠٠١. شغل في الحكومة الـ٢٩ أيضا منصب وزير الاستيعاب، ثم خاض انتخابات عام ٢٠٠٣ وفاز برئاسة الوزراء ثم انشق عن حزب الليكود وأسس حزب كاديما واختفى عن الحياة السياسية في العام ٢٠٠٦ [٤٧].

وفي كانون الأول العام ١٩٧٣، انتخب شارون للكنيست في الدورة الثامنة. وخلال العام ١٩٧٤ اقترح في مقال له أن تتفاوض إسرائيل مع منظمة التحرير حول إقامة دولة فلسطينية في الأردن مع أنه في كانون الأول العام ١٩٧٤ قرر الاستقالة من الحكومة، حيث حصل على تعيين رفيع المستوى في الجيش الإسرائيلي ومن حزيران العام ١٩٧٥ وحتى آذار

العام ١٩٧٦ عمل شارون مستشارا خاصا لرئيس الحكومة اسحق رابين، حيث بدأ بالتخطيط لعودته إلى السياسة(٤٨).

ب- حياته العسكرية

درس المرحلة الثانوية في تل أبيب وانضم إلى "الهاجاناه"، في العام ١٩٤٥. وحرب ١٩٤٨ خدم كقائد فصيل في لواء الكسندوروني وفي مطلع عام ١٩٤٩ أصبح قائد سرية وفي العام ١٩٥١ عين ضابطاً قياديا للمخابرات في لواء المركز. قاد في حرب ١٩٤٨ حضيرة فصيلة وسرية. قاد وحدة الاستطلاع في "جولاني"، شغل منصب ضابط استخبارات في المنطقة المركزية والشمالية. أسس وحدة "١٠١" العسكرية، التي أقيمت من اجل تنفيذ عمليات الرد على عمليات الفدائيين وفي كانون الثاني العام ١٩٥٤ اندمجت الوحدة مع كتيبة من المظليين بقيادة شارون.

في العام ١٩٥٦ عين شارون قائدا للواء المظليين حيث قاتل في حرب العدوان الثلاثي على مصر.وفي أواخر العام ١٩٥٧ اشترك في دورة قيادة في كلية عسكرية في بريطانيا.وفي السنوات ما بين ١٩٥٨-١٩٦٢ قاد لواء مشاة ومدرسة سلاح المشاة وتعلم في كلية الحقوق في جامعة تل أبيب. وقد عينه رابين قائدا للواء الشمال. وبعد ذلك بعامين عينه رئيسا لدائرة الإرشاد في الجيش. وفي هذه الوظيفة حصل على رتبة جنرال. وفي حرب الأيام الستة شارك كقائد فرقة دبابات مدرعة حيث حاز على المدح والثناء على المعارك التي قام بها في أم كتف وفي أبو عجيلة.وفي العام ١٩٦٩ عين قائد للواء الجنوب. عمل من أجل تحصين خط بارليف، ولعب دورا فعالا في حرب الاستنزاف.وطوال العام ١٩٧١ خاض شارون حربا للقضاء على الفدائيين الفلسطينيين في مخيمات قطاع غزة وعلى إخلاء شمالي سيناء من البدو وتشريدهم.عرف شارون أن فرصة تعيينه رئيسا للأركان العامة ضعيفة، ولذلك اعتزل الخدمة العسكرية في حزيران ١٩٧٣، وذلك من اجل

التنافس في الانتخابات للكنيست كعضوا ممثلا عن حزب الأحرار. وفي الفترة القصيرة التي سبقت اندلاع حرب "تشرين ٧٣"، عمل بقوة من اجل تشكيل الليكود(٤٩).

- سادسا: شارون وقضايا الفساد المالية

تعددت قضايا الفساد المتعلقة بشارون، وابنيه، ويعود الفضل إلى الأعلام الإسرائيلي في الكشف عن هذه القضايا،منها ما تؤكده الشرطة: أن له صلة مباشرة بقضايا الفساد، وقضايا أخرى كان فيها وسيطا لأبنائه. وكانت الشرطة الإسرائيلية قد بدأت في يناير ٢٠٠٣ التحقيق في وجود مخالفات مالية في حملة شارون الانتخابية، وقد طالت هذه القضية لتشمل جلعاد وعومري أبناء شارون، وهي القضية التي عرفت باسم سيريل كيرن، نسبة إلى رجل أعمال يهودي جنوب افريقي قام بدعم حملة شارون الانتخابية في عام ٢٠٠٢، اتهمت الشرطة دافيد آبل بتقديم رشوة لشارون وهي القضية المعروفة بإسم الجزيرة اليونانية، يضاف إلى ذلك قضايا التهرب الضريبي، وتأجير أراضي الدولة، وكذلك محاولة بعض المحللين السياسيين الإسرائيليين الربط بين إطلاق سراح الحنان تنباوم الرهينة الإسرائيلي والذي كان محتجزاً لدى حزب الله، حيث كان لشارون علاقة مهنية مع عائلته مما قد يكون اثر على قرار شارون لإتمام صفقة إطلاق سراح الرهائن، إلى غير ذلك من القضايا، وفيما يأتي تفصيل لأهم قضايا شارون المتعلقة بالفساد المالي.

الجزيرة اليونانية:

اشتبهت الشرطة في هذه القضية بأن ارئيل شارون حصل عندما كان وزيراً للخارجية ١٩٩٨ في حكومة نتنياهو على رشاوى قدرت بعشرات الملايين من الدولارات من شركات عقارية مقابل نصائح أعطاها لإحدى

الشركات تتعلق بمشروع سياحي على جزيرة يونانية (تبروكوليس)، وتنحصر أطراف هذه القضية في المستثمر دافيد آبل وأبناء شارون جلعاد وعومري كوسطاء ومستفيدين من هذه القضية ثم شارون.

بدأ تحقيق الشرطة في هذه القضية مع أبناء شارون عومري وجلعاد، اللذان استخدما حق الصمت في التحقيقات، وتَنسب الشرطة إلى شارون حصوله على١,٥ مليون دولار من رجل الأعمال أبل لابنه جلعاد من أجل الحصول على تسهيلات معاملات شراء جزيرة في اليونان، حيث قام شارون بالفعل بمساعدة وتسهيل الإجراءات وتجاوز البيروقراطية اليونانية[٥٠].

كما حصل جلعاد على راتب شهري ضخم (٢٠) ألف دولار شهرياً تحت غطاء تقديم المشورة لآبل، وفي المقابل كان مقررا أن يدفع آبل وهو أكبر ممول لحزب الليكود، أموالا لمزرعة رئيس الوزراء في النقب.

وبعد تعدد الإفادات وتحقيقات الشرطة مع أبناء شارون، توصلت الشرطة إلى نتيجة انه لابد من إجراء تحقيق مع شارون، حيث أكدت النائبة العامة لمنطقة تل أبيب نوريت شيبت في ٢٠٠٣/١٠/٢٦، أن التزام الصمت أثناء التحقيق يتحول إلى اختباء وراء الحقوق الأساسية، إذا كان هناك شيء يريد أحد أن يقوله لإثبات براءته فليقوله، ومن لا يدل بأية معلومات أثناء التحقيق فإنه يخفي شيئاً ما[٥١]، وقد تشكل طاقم للتحقيق مع شارون برئاسة مديرة الوحدة القطرية للتحقيق في قضايا الغش والخداع ميري غولان، وقد تم التحقيق مع شارون بعد أن سمح المستشار القانوني للحكومة بذلك، والذي أكد بدوره آن هناك أسئلة كثيرة يريد المحققون توجيهها إليه.

وقد خضع شارون مرتين لعملية التحقيق، الأول في ٢٠٠٣/١٠/٣٠، وكانت تحت التحذير، واستمرت لمدة سبع ساعات متواصلة في مقر ديوان رئاسة الوزراء في القدس، حيث أجاب عن أسئلة الشرطة التي وجهت له[٥٢]، كما خضع للتحقيق مرة أخرى في ٢٠٠٤/٢/٥.

وبعد عملية التحقيق أعربت المدعية العامة عدنا اربيل عن اعتقادها بأنه يمكن تقديم لائحة اتهام ضد شارون، وذلك بعد أن تم تقديم لائحة اتهام ضد ديفيد أبل في ٢١/١/٢٠٠٤، واتهم فيها بتقديم رشوة لشارون، وكذلك إلى وزيرة التجارة والصناعة أيهود أولمرت الذي كان حينها رئيساً لبلدية القدس، ويظهر من لائحة الاتهام ضد ابل أن أولمرت دعا رئيس بلدية أثينا بناء على طلب آبل(٥٣).

وبالنسبة إلى عائلة شارون يظهر من لائحة الاتهام والتي نشرتها الصحف الإسرائيلية الموجهة ضد آبل أنه اقترح في مرحلة أولى دفع ٣ مليون دولار إلى جلعاد شارون مقابل نصائح في حين أن جلعاد لا يتمتع بأية كفاءة خاصة لهذا العمل، ولم يدفع آبل المبلغ، غير انه دفع ١٠٠ألف دولار راتب لجلعاد، و(٥٩٠) ألف دولار للمنزل الذي يملكه شارون، ويفيد محضر الاتهام لأبل أنه أكد لشارون خلال حديث مسجل أن ابنه جلعاد سيكسب مبالغ مالية كبيرة من العقد الذي يفاوض بشأنه (٥٤)، وبناء على تحقيقات الشرطة مع شارون وأبنائه قررت المدعية العامة تقديم لائحة اتهام ضد شارون. ولكن هذه التوصية لم تجد لها صدى لدى المستشار الحكومي ميني مزوز الذي قرر تبرئة شارون حيث وجه الاتهام إلى ولديه جلعاد وعومري.

سيريل كرين:

نشرت صحيفة هآرتس في ٧/١/٢٠٠٣، تحقيقا أثار زوبعة في إسرائيل مفاده أن رئيس الوزراء الإسرائيلي وابنه جلعاد حصلا على رشوة كما قاما بإساءة الائتمان وخداع مراقب الدولة والشرطة، وطالت القضية أيضا ابن شارون الثاني عومري، وقد كانت الرشوة من صديق قديم للعائلة وهو المليونير رجل الأعمال الجنوب أفريقي سيريل كيرن.

ومع بداية القضية تم نقل التحقيق فيها إلى القسم الدولي في النيابة العامة وذلك من أجل الكشف عن تعامل عائلة شارون مع شركات وهمية، وذلك بعد أن طلب مراقب الدولة من شارون في ا/أكتوبر/ ٢٠٠١ إعادة ٤,٧ مليون شيكل لشركة انكس للأبحاث التي حولت أموالا لحملة شارون الانتخابية لرئاسة الليكود في العام ١٩٩٩، ومن اجل أن يعيد شارون هذا المبلغ أخذ جلعاد شارون قرضا من بنك ليؤمي الإسرائيلي، وبالمقابل كان من المفترض أن يقوم جلعاد برهن مزرعة والده شارون في شيكيم، ولكن اتضح انه لا يملكها وبالتالي لا يمكن رهنها لأن الأرض مستأجرة من دائرة أراضي إسرائيل، مما اضطر جلعاد وعومري أبناء شارون للحصول على قرض آخر من بنك ديسكونت وحصلا عليه بعد أن حول سيريل كيرن إلى حسابهم ١,٥ مليون دولار واستخدم هذا المبلغ كضمان للقرض الثاني بواسطة تسديد القرض الأول[٥٥].

ويبدو من ذلك أن جلعاد شارون هو الضالع الأكبر في هذه القضية، ولذلك فإنه استخدم دائما حق الصمت أثناء عملية التحقيق الشرطي، وقد أثار هذا الصمت انتقادات عدة في الشارع الإسرائيلي، كما طالبت عدة جهات حزبية واجتماعية بتعاون أبناء شارون مع المحققين، علماً بأن سيريل كيرن وأثناء التحقيق معه أقر بأن له علاقات عمل مع جلعاد إلا أنه رفض الإفصاح عن هذه الأعمال ووقتها[٥٦].

كل هذا شكل دافعا قوياً للشرطة للتحقيق مع شارون، حيث خضع للتحقيق في قضية الجزيرة اليونانية وسيريل كيرن في ٢٠٠٣/١١/٣٠، مدة سبع ساعات، وكذلك في ٢٠٠٤/٢/٥، ولم يرشح شيء عن نتيجة التحقيق إلا انه في النهاية أقرت المدعية العامة بوجود تقديم لائحة اتهام ضد شارون وحولت أوراق القضية إلى المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية الذي قرر في النهاية عدم توجيه اتهامات الى شارون بالفساد لعدم كفاية الأدلة[٥٧].

الأراضي الزراعية:

اتهم مراقب الدولة في تقريره السنوي شارون بأنه اتخذ قرارات بشأن بعض الأراضي الزراعية على نحو يمكن أن يعود عليه بالفائدة بشكل خاص، على الرغم من أن المستشار الحكومي كان قد حذر شارون من ذلك بسبب التناقض في المصالح الذي يشوب هذه الأعمال.

يشار إلى أن القرار الذي سعى رئيس الوزراء لاستصداره يمنح المزارعين إمكانية تأجير مبان أقيمت على أراضي زراعية لرجال أعمال وشركات، وذلك على الرغم من أن هذه الأراضي زراعية ويحظر استخدامها لأهداف تجارية.

وقد أدلى شارون بشهادته في هذه القضية أمام لجنة رقابة الدولة البرلمانية في ٢٠٠٣/٦/١٥، وهي المرة الأولى في تاريخ إسرائيل التي يدلي فيها رئيس الوزراء بشهادته أمام لجنة رقابة الدولة في قضية تخصه شخصياً[٥٨].

وقد عرض شارون أمام اللجنة مواد خاصة تضمنت بيانات تدفع عن كاهله تهم ارتكاب مخالفة جنائية، ولذلك أوصت اللجنة بعدم إجراء تحقيق مع شارون، ولذلك أعلن المستشار الحكومي في حينه الياكيم روبنشتاين بعد ذلك عدم نشر التقرير الكامل للجنة وهو ما يتناقض مع قانون حرية المعلومات الذي أقر مبدأ شفافية نشاط السلطات العامة وهو في حد ذاته ألقى ظلالا من الشك على سلوك شارون[٥٩].

كفر ملال:

وفحوى هذه القضية يدور حول تدخل شارون لدى إحدى الوزارات لزيادة التعويضات الخاصة بجيران سابقين له في مسقط رأسه في كفر ملال (قرب تل أبيب)، وتذكر الصحف العبرية أن شارون طلب من وزارة النقل زيادة

التعويضات المالية التي تم منحها للشقيقين مناشي ومردخاي ملمود، حيث أن التعويضات المالية التي تم دفعها لهم قليلة بسبب استملاك أراضيهما، الأمر الذي أدى إلى حصول الشقيقين على مبلغ إضافي قدره (١١٠) ألف دولار إضافة إلى المبالغ التي حصلا عليها مسبقا[٦٠].

وأصدر مكتب شارون بياناً أكد فيه أن شارون ساعد فقط في إجراء الاتصالات بين الوزارة والشقيقين، إلا أنه لم يستخدم أية سلطة أو نفوذ على الوزارة من أجل زيادة التعويضات، ورغم ذلك فقد قام المستشار القانوني للحكومة الياكيم روبنشتاين بتشكيل لجنة تحقيق في القضية برئاسة القاضي راحيل سوكار[٦١]، وقد أصدر القاضي روبنشتاين بعد الانتهاء من عملية التحقيق أنه لا توجد شبه جنائية في هذه القضية.

سابعا: شارون وقضايا الفساد السياسية

يلاحظ من خلال فترة حكم شارون ٢٠٠١- ٢٠٠٦ كرئيس للوزراء، قدرته على السيطرة على الساحة الحزبية،وإيجاد ائتلافات تخدم أهدافه السياسية والعسكرية، حيث استطاع شارون تشكيل ائتلاف حاكم مع حزب العمل عام ٢٠٠١، واستطاع بذلك إعادة احتلال الضفة الغربية، ثم قام بإعادة تشكيل الائتلاف عام ٢٠٠٣ وضم القوى اليمينية المتطرفة ثم قام باغتيال القيادات الفلسطينية مثل الشيخ احمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وكذلك إصدار الحكومة الإسرائيلية للقرار الشهير في أيلول 2003 القاضي بإزاحة الرئيس ياسر عرفات، وإعلانه عن عملية الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة ٢٠٠٥، وهو الأمر الذي كان يعني انسحاب قوى اليمين المتطرف من ائتلافه، ولكنه نجح في ضم حزب العمل إلى حكومته وأقصى المتدينين الحرديم واليمين المتطرف من حكومته وهي خطوة لا يقوم بها إلا قائد ذو حنكة، حيث تعتبر الأحزاب الدينية شريكا أساسيا في جميع الحكومات الإسرائيلية[٦٢].

ولكن القضية التي تهم المجتمع الإسرائيلي هي ليست وجود الجودة والفساد في معاملاته اليومية، وإنما القضية هي حجم الفساد واتساع دوائره وتشابك حلقاته وترابط آلياته بشكل لم يسبق له مثيل الأمر الذي بات يهدد بشكل واضح المجتمع الإسرائيلي ومستقبل دولته في الصميم، ولعل ما تكشف عنه الصحف الإسرائيلية وكذلك باقي وسائل الأعلام المختلفة من وقائع الفساد يدل على مدى تغلغل قيم الفساد وممارساته في جميع الأوساط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن عدم استقرار الكنيست أو الحكومة أدى إلى وجود حالة من الصراع بين القوى السياسية المشاركة في الحكومة حول مدى جدوى السلام مع الفلسطينيين، وقد أدت الحالة السيئة سواء السياسية والأمنية التي عاشتها إسرائيل وخاصة خلال انتفاضة الأقصى إلى وجود بيئة خصبة لفساد النخب الإسرائيلية، وحيث أن مؤسسات الدولة كانت موجهة بمنظار المؤسسة العسكرية، حيث استغل السياسيون هذه الحالة من أجل تحقيق بعض المكاسب المادية، ثم إن تعدد انتخابات الكنيست أدى إلى تأزم العملية السلمية وإلى وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي في إسرائيل تجلت في إجراء عدة عمليات انتخابية (6) خلال الأعوام (1996- 2009) ووجود ست حكومات إسرائيلية(٦٣).

وكذلك تعدد الوزراء في الحكومة الواحدة دفع الكثيرين من أعضاء الكنيست والحكومة للبحث عن طرق مخالفة للقانون من أجل استمرارهم في مؤسسة الحكم في إسرائيل، حيث تخوض إسرائيل انتخاباتها من خلال عدد كبير من الأحزاب والتي في أحيان كثيرة تظهر في فترة الانتخابات ثم تختفي بعدها، الأمر الذي يؤدي إلى سطوة الفساد ليصبح عاملا مساعدا في الحكم والتحكم.

وقد طرح شارون نفسه على الشارع الإسرائيلي كقائد سياسي وأمني بارز، فمن حيث القضايا السياسية فقد طرح شارون خطة الفصل أحادي الجانب

في ٢٠٠٢/٢/٢، والتي استطاع من خلالها تحويل دائرة الاهتمام الجماهيري من قضية فساده إلى أخرى مؤيدة مثل التنازلات المؤلمة، وحديثه عن إخلاء مستوطنات، وكذلك تأكيده الدائم على أنه يريد التوصل إلى سلام، حيث قام بأكثر من مرة شرح ايجابيات خطة الفصل أحادي الجانب.كما عزز شارون علاقاته بالولايات المتحدة والتي زارها ثماني مرات كرئيس للوزراء ٢٠٠١-٢٠٠٦، وهذا زاد شعبيته بنسبة كبيرة من الرأي العام الإسرائيلي.

ورغم قضايا الفساد والتحقيقات، فقد قام شارون بتشكيل حزب كاديما، واستطاع استقطاب عدد من القيادات السياسية المشهورة والمنتمية إلى حزب العمل مثل شمعون بيريس وحاييم رامون، والواضح من كل هذه القضايا أن شارون كان ظاهرة محيرة، فمن فوز في رئاسة الوزراء ٢٠٠١ إلى فوز آخر في ٢٠٠٣، وقدرته على الانسحاب أحادي الجانب ٢٠٠٥، وقدرته على شق حزب الليكود وإنشاء حزب كاديما، بالإضافة إلى العلاقات المميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية كل ذلك أدى إلى أن يتمتع شارون بقدرة أخرى وهي تحويل دائرة الاهتمام الجماهيري من قضايا الفساد التي تورط فيها إلى القضايا السياسية الأخرى.

إن قرار شارون الانسحاب من قطاع غزة لم يخرج عن جوهر السياسة الإسرائيلية التوسعية حيث وظفها شارون بشكل لا يقدر عليه سواه لتجميل صورته في العالم فيصبح رجل سلام بدلا من مجرم حرب ومجرم بحق الإنسانية، ولتبييض صفحته في الداخل الإسرائيلي كرجل فساد في السلطة[٦٤]. نلحظ ذلك في سلوكه السياسي وبقبول مشروط بخارطة الطريق كما رفض مقابلة أو مصافحة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وقام باغتيال القادة الفلسطينيين أبو عمار واحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وأبو علي مصطفى وغيرهم كثير.

الخاتمة

لقد أجمعت كافة الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة على أن علاج ظاهرة الفساد السياسي لا يمكن إن يتم إلا من خلال الإصلاح السياسي والذي يظهر بشكل عملية ديناميكية حيوية مستمرة تستهدف في العادة الخصائص الرئيسة للنظام السياسي الموجود وربما تهدف على المدى البعيد إلى تغيير النخب السياسية وحتى إلى القوانين الأساسية والدساتير من أجل استيعاب روح العصر وطرح رؤية وطنية للتعامل معه بهدف تحقيق هدف واحد وأكيد وهو إصلاح الخلل في النظام السياسي.

يلاحظ من معظم قضايا الفساد الخاصة بشارون أنه قد تم التحقيق فيها من خلال أجهزة الشرطة ثم المؤسسة القضائية، حيث يلاحظ دور المدعية العامة للدولة عدنا ارييل، وكذلك المستشار القانوني للحكومة الياكيم روبنشتاين ثم ميني مزوز، بالإضافة إلى دور محكمة الاستئناف العليا، وذلك للبت في قضايا الفساد المالية الموجهة ضد شارون،وهذا يؤكد الدور

الأساس لمؤسسة الدولة، ويظهر من ذلك أن إسرائيل لا يوجد لديها أي نوع من التسامح مع قضايا الفساد، وقد ظهر ذلك واضحا بعد إدانة رئيس الدولة الإسرائيلي السابق موشيه كتساب والذي تم سجنه فعليا، وعلى الرغم من اهتزاز صورة شارون في المجتمع الإسرائيلي فانه لم يواجه خطرا بإرغامه على التخلي عن منصبه لأنه تمتع بتأييد شعبي قوي لطريقة تعامله المتشددة مع الانتفاضة الفلسطينية .

دلت عمليات التحقيق في قضايا الفساد والفضائح،على قوة القانون من خلال سجن رئيس الدولة ووزراء آخرين وهو يدل على تزايد الوعي بأهمية مكافحة الفساد لأنه مع استمرار الفساد يفقد القانون هيبته في المجتمع حيث يستطيع المفسدون تعطيل القانون وقتل العمليات التنظيمية في المهد وإذا تأكد المواطن العادي من ذلك فانه سيفقد ثقته بالقانون وبرجال القانون وتصبح مخالفة القانون هي الأساس واحترام القانون هو الاستثناء،الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى انهيار الدولة.

Corruption Among the Israeli Political Elites

Areil Sharon as a Model

Dr.Khalid R. Shaaban

Researcher- Palestinian Planning Center

Abstract:

This study aimed at identifying the political corruption in Israel especially among the ruling elites. It detected cases in which the former prime minister Areil Sharon had been accused in corruption-related suits as the top military and political figure in Israel in the present time.

the researcher found that the multiplicity of past and current corruption investigations have not reflected the true picture of the Israeli democracy but reflects the numerous of corruption in society and establishment. These facts can't be explained within the existence of a large number of corrupted political figures. Despite Sharon had not been indicted, a lot of people think that there is some kind of link between businessmen and states men and also had a clear content of both of the Israeli law and justice as a result of issuing a prison sentences against Sharon and other ministers in the government

الهوامش والمصادر

(١) جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، ج 5، (القاهرة، ١٩٨٤)، ص ٣٤١٢.

(٢) بطرس البستاني محيط المحيط، مكتبة لبنان، (بيروت، ١٩٨٣)، ص ٦٨٩.

(3) إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، (مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية،٢٠٠٥)، ص ١٦٦.

(4) Huntington. S, (1973) Political Order in Changing Societies ,seventh printing ,Yale University Press ,New Haven and London ,p.59.

(5) محمود عبد الفضيل، "الفساد وتداعياته في الوطن العربي المستقبل العربي "،العدد 243، ١٩٩٩، ص٥.

(6) منظمة الشفافية الدولية 2009، على الموقع:

www.elsyasi.com/book_detail.aspx?id=25

www.archive.transparency.org/policy_researrch/surveys_indices/cpi2010

(٧) عماد صلاح، الفساد والإصلاح، (دمشق،منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٣)،ص ٣٢.

(8) موقع الأمم المتحدة:

www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024_A.pdf

(9) عبد الفتاح مرجع سابق، ص 167.

(10) إبراهيم غرايبة، الفساد في العالم العربي متأسس ومتمكن، المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية المال العام، على الموقع:

www.nscoyemen.com/index3.php?id=6&id2=33،2009.

(11) صلاح. مرجع سابق، ص٣٥.

(12) المرجع السابق، ص 40.

(١٣) محمد نصر مهنا، مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة،(الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981)، ص 175.

(14) Huntington,1973,OP.CIT , PP77-80.

(15) Ibid,p.71.

(١٦) معتز بالله عبدالفتاح مواجهة الفساد والوظيفة الأخلاقية للدولة: على الموقع:

www.aladl.net.

(١٧) غرايبة. مرجع سابق.

(18) Durverger. Maurice,(1951) Political Parties:Their organization and Activity in Modern State.University paper book. London,p 250.

(١٩) كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة،(الكويت، دار الربيعان،1987)، ص ١٩٥.

(20) Duverger ,op.cit , p28.

(٢١) المنوفي. مرجع سابق،ص344.

(22)Huntington. S,(1988) Modernization and corruption, In Arnold Heiden,ed., Political Corruption , truncation books ,New Jersey,p492.

(٢٣) زياد بن علي (2006)، الفساد أشكاله أسبابه دوافعه،على الموقع:

www.malazi.com/index.php?d=95&id=33

(٢٤) مركز باحث للدراسات، مؤتمر هرتسيليا السابع ٢٠٠٧، بيروت: مركز باحث، ٢٠٠٧، ص٩.

(٢٥) باري شيمش،(سقوط إسرائيل)، ط٢، ترجمة عمار جولاق و محمد العابد، (عمان الأهلية، للنشر والتوزيع ١٩٨٨)، ص ٣٨٦.

(٢٦) مروان بشارة (القيادات السياسية الإسرائيلية تعزيز دور الفرد القائد، (نابلس،مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1998)،ص ٢٨.

(٢٧) شيمش، مرجع سابق، ص ٨٣.

(٢٨) عبد اللطيف الحناشي دور الفساد السياسي في إسرائيل والعالم العربي، على الموقع:
www.paldf.net/forum/showthread.php?t=475678.

(٢٩) احمد بركات، الحافلة رقم 300 وفضيحة الشين بيت، (عمان، دار الجليل، 1987)،ص١٥٨.

(٣٠) يورام بيري،جنرالات في مجلس الوزراء، ترجمة حسن خضر مدار، (رام الله، ٢٠٠٧)، ص١١٩.

(٣١) زهير الصباغ،المثقفون الإسرائيليون والدولة الصهيونية، مدار، (رام الله،٢٠١١)، ص ٩٥.

(٣٢) اسعد غانم (تحرير)، الهويات والسياسة في إسرائيل،مدار، (رام الله،2003)، ص 16.

(٣٣) توفيق أبو شومر، الصراع في إسرائيل، (غزة، دار فلسطين،،2006)، ص 52.

(٣٤) المرجع السابق، ص ٢٤١.

(٣٥) الصباغ، مرجع سابق،ص ٧٤.

(٣٦) اسعد غانم،الهامشيون في إسرائيل– تحدي الهيمنة الاشكنازية، (مدار، رام الله،2005) ص 364.

(٣٧) شيمش، مرجع سابق، ص ٧٦.

(٣٨) عزمي بشارة،من يهودية الدولة حتى شارون، (رام الله، 2005)، ص 121.

(٣٩) كورتس.عنان بروم شلومو،استراتيجية إسرائيل عام ٢٠١١، ترجمة سوري الارجوب، مدار، رام الله٢٠١٢)، ص ٤٠.

(٤٠) المرجع السابق، ص ١٤٩.

(٤١) مركز أدفا، إسرائيل انحسار الشعور بالرفاه والأمن الاجتماعي، ترجمة سعيد عياش، سلسلة أوراق إسرائيلية العدد ٤٩، مدار، رام الله ٢٠٠٩، ص ١١.

(٤٢) جوني منصور،إسرائيل الأخرى رؤية من الداخل،(الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات،2009)، ص، 194.

(٤٣) داني غوطفاين، مقابلة، مجلة قضايا إسرائيلية، مدار، العدد ٣١-٣٢، ٢٠٠٨،ص ١٤.

(٤٤) تامير سوريك، لماذا ترك فريق بيت شان فريق بيتار القدس يفوز، قضايا إسرائيلية، العدد 43–44، 2001،ص ٥٤.

(٤٥) أيلان هاليفي، إسرائيل من الإرهاب إلى مجازر الدولة، ترجمة منى عبد الله،(بيروت،مؤسسة الأبحاث العربية، 1985)،ص ٨٥.

(٤٦) سلمان ناطور، شارون الرئيس الحاضر في انتخابات ٢٠٠٦، قضايا إسرائيلية العدد ١١ شتاء ٢٠٠٦، ص ٨.

(٤٧) محمد غنايم، حكومة شارون الثانية، سلسلة أوراق إسرائيلية، العدد 12، مدار، رام الله 2003،ص ٣٥.

(٤٨) خالد فراج،الشخصيات البارزة في إسرائيل،في كميل منصور (إعداد) (2011) دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص ٧٤١.

(٤٩) غنايم، مرجع سابق، ص 38.

(٥٠) صحيفة هأرتس(تل ابيب) 7/1/2003

(٥١) صحيفة يديعوت احرنوت (تل أبيب) 27/10/2003

(٥٢) صحيفة يديعوت احرنوت (تل أبيب) 31/10/2003

(٥٣) صحيفة هارتس 22/1/2004

(٥٤) صحيفة معاريف 6/2/2004

(٥٥) صحيفة هآرتس 6/3/2003

(٥٦) صحيفة معاريف19/10/2003

(٥٧) مركز مدار، ارائيل شارون مهلة نصف سنة، تقارير خاصة، (رام الله، ٢٠٠٤)، ص١.

(٥٨) صحيفة هارتس 11/6/2003

(٥٩) صحيفة يديعوت احرنوت 15/7/2003

(٦٠) صحيفة يديعوت احرنوت 18/8/2003

(٦١) صحيفة هآرتس 18/8/2003

(٦٢) شعبان،مرجع سابق، ص٦٨.

(٦٣) المرجع السابق، ص ١٣٠.

(٦٤) غوطفاين، مرجع سابق، ص ١٤٧.

.